الأمم المتحدة

A/HRC/13/69

الجمعية العامة

Distr.: General
17 February 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية عشرة
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تقرير الأمين العام عن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٨/٩ والعوائق التي تحول دون تنفيذه، بما في ذلك تقديم توصيات لزيادة تحسين فعالية نظام هيئات المعاهدات وتنسيقه وإصلاحه*

١- طلب مجلس حقوق الإنسان إلى الأمين العام، في قراره ٨/٩ المعنون "التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان"، أن يقدم إليه سنوياً تقريراً عن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار العوائق التي تحول دون تنفيذه، بما في ذلك تقديم توصيات لزيادة تحسين فعالية نظام هيئات المعاهدات وتنسيقه وإصلاحه. ويبرز التقرير بإيجاز آخر التطورات التي استجدت في هذا الصدد.

٢- وتم تقديم معلومات بشأن الاجتماع الحادي والعشرين لرؤساء هيئات المعاهدات، المعقود في ٢ و٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين عملاً بقرارها ٢٠٢/٥٧. ويتضمن هذا التقرير (A/64/276) أيضاً معلومات عن نتائج الاجتماعين الثامن والتاسع المشتركين بين اللجان.

٣- وفي عام ٢٠٠٩، عقدت هيئات معاهدات حقوق الإنسان ٢٠ دورة استغرقت ٦٤ أسبوعاً في جنيف ونيويورك (استغرقت كل دورة ما بين أسبوع واحد وأربعة أسابيع)؛ تم خلالها استعراض ١٠٣ تقارير من تقارير الدول الأطراف في جلسات عامة وعدد مماثل في

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أفرقة عاملة، حيثما توجد مثل هذه الأفرقة. وقد عقدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إحدى دوراتها في غرفتين، وقامت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري بتمديد إحدى دوراتها لمدة أسبوع لمعالجة الكم المتراكم من التقارير التي لم يُنظر فيها بعد. وتلقت هيئات المعاهدات خلال ٢٠٠٩ ما مجموعه ١٥٠ تقريراً من تقارير الدول الأطراف. وعقدت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دورتيها الأوليين في ٢٠٠٩ وشرعت في العمل بشأن نظامها الداخلي وأساليب عملها.

٤- وواصلت هيئات المعاهدات عملها الرامي إلى وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لتقديم التقارير الخاصة بكل معاهدة لاستكمال المبادئ التوجيهية المتعلقة بالوثيقة الأساسية الموحدة. وفي ٢٠٠٩، اعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مبادئها التوجيهية لتقديم التقارير الخاصة بكل معاهدة، وبدأت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عملها في هذا المضمار. وواصلت هيئات المعاهدات وضع وتحسين وتنفيذ أساليب عمل جديدة مثل وضع قائمة بالمسائل قبل تقديم التقارير، وصقل إجراءات متابعة الملاحظات الختامية والآراء المتعلقة بالالتماسات واعتمدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة حقوق الطفل تعليقات عامة جديدة. وواصلت هيئات المعاهدات والأمانة جهودهما الرامية إلى تنسيق وتوحيد عملها، بما في ذلك من خلال الاجتماعين المشتركين بين اللجان التاسع والعاشر لهيئات معاهدات حقوق الإنسان اللذين يستغرق كل منهما ثلاثة أيام والاجتماع الحادي والعشرين لرؤساء هيئات المعاهدات الذي يستغرق يومين.

٥- ونظرت هيئات المعاهدات والأمانة العام في نحو ٠٠٠ ٩ مادة من مواد المراسلة وتم تسجيل ما يزيد على ١١٠ شكوى فردية جديدة تلقتها هيئات المعاهدات. ونظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في القرارات النهائية المتعلقة بنحو ١٠٠ بلاغ واعتمدتها. وأصدرت ما يزيد على ٣٠ طلباً باتخاذ تدابير مؤقتة للحماية ذلك أن انعدام مثل هذه الحماية قد يسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه لمقدمي الالتماسات. وتابعت أيضاً أكثر من ٥٠ قراراً تم الخلوص فيها إلى أنه ثبت حدوث انتهاكات للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٩، اضطلعت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بثلاث زيارات قطرية في كمبوديا وهندوراس وباراغواي.

٦- وعُقدت أربعة اجتماعات للدول الأطراف في جنيف أو نيويورك خلال عام ٢٠٠٩، وذلك بشكل رئيسي لإجراء انتخابات لملء المقاعد التي شغرت بانتهاء ولاية شاغلها (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بحقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم). وفي حالة اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، توسعت ولايتها لتشمل ١٤ عضواً بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للدولة الحادية والأربعين في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبالتالي انتخب اجتماعها للدول الأطراف خبراء أيضاً لملء المقاعد الجديدة. وفي ٢٠٠٩، عقدت هيئات معاهدات حقوق الإنسان أيضاً ستة اجتماعات غير رسمية مع دول أطراف كان الحضور فيها واسع النطاق وأتاحت فرصة للدول الأطراف وهيئات المعاهدات لمناقشة أحدث التطورات في عمل هيئات المعاهدات، فضلاً عن مسائل أخرى تحظى باهتمام مشترك، وخاصة الجهود التي تبذلها هيئات المعاهدات لتحسين أساليب عملها (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة مناهضة التعذيب، واللجنة الفرعية لمنع التعذيب، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم). وفي الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[(١)] اجتمع الفريق العامل المفتوح العضوية التابع لمجلس حقوق الإنسان والمعني بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل من أجل إتاحة إجراء تقديم البلاغات.

٧- وقامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتحديث أداة التدريب (قرص فيديو رقمي) على عمل هيئات المعاهدات، المعنون "التعريف بحقوق الإنسان"، والتي ستتاح أيضاً بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. كذلك نظمت المفوضية حلقات عمل تدريبية بشأن تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات والمتابعة في بوروندي وجيبوتي ومالديف والنيجر، وصربيا وسيشيل؛ فضلاً عن حلقات عمل إقليمية في مالي (بالتعاون مع المنظمة الدولية الفرانكفونية لـ ١٣ بلداً ناطقاً بالفرنسية من غرب أفريقيا) وفي تايلند (للفلبين، وإندونيسيا، وسري لانكا، وتايلند). كما نُظمت ندوة قضائية إقليمية في تايلند (لكمبوديا، وإندونيسيا، وماليزيا، وسري لانكا، وتايلند).

٨- وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أبرزت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، نافا نيثيم بيلاي، في كلمتها أمام مجلس حقوق الإنسان، ضمن جملة أمور، أهمية هيئات المعاهدات، من خلال كل من آلياتها لتقديم التقارير والشكاوى الفردية، وكذلك من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل. وسلطت الضوء على أن نجاح نظام حماية حقوق الإنسان بشكل عام، الذي يتسم بزيادة عدد صكوك حقوق الإنسان وما يقابلها من هيئات رصد، بالإضافة إلى زيادة امتثال الدول الأطراف لالتزامات تقديم التقارير، يؤدي إلى المزيد من الطلبات على هيئات المعاهدات وعلى المفوضية. وذكرت أنه بالرغم من النجاح مرحب به وجدير بالتشجيع إلى أقصى حد، فإنه ينبغي للدول الأطراف أن تنضم إلى معاهدات حقوق

(١) قدم تقرير الفريق العامل إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة عشرة، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٠ (A/HRC/13/43).

الإنسان وينبغي لغيرها من أصحاب المصلحة أن يشرعوا في عملية تفكير في الكيفية التي يمكن بها تبسيط وتعزيز نظام هيئات المعاهدات لتحقيق تنسيق أفضل فيما بين هذه الآليات وفي تفاعلها مع الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل. ووجهت المفوضة السامية نداء مماثلاً أما الجمعية العامة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٩- ونظمت المفوضية مع لجنة حقوق الطفل، بالتعاون مع شركاء آخرين، الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. واحتفالاً بهذه الذكرى، تداول ٧٠٠ مندوب، بمن فيهم شخصيات رفيعة المستوى، وأطفال وشباب (أكثر من ٦٠ دولة و١٣٠ منظمة غير حكومية ومؤسسة أكاديمية كانت ممثلة) بشأن ثلاثة مواضيع "الكرامة، والتنمية، والحوار" في ست حلقات عمل في الفترة من ٨ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وخرجوا بتوصيات، اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، نظمت المفوضية عدداً من المناسبات مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على المستويين الوطني والإقليمي (بانكوك وبانجول وبوينس آيرس وجنيف واسطنبول) للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في سياق استعراض الخمس عشرة سنة لتنفيذ منهاج عمل بيجين وتُوجت هذه الاحتفالات بمناسبة عالمية عقدت في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك حضره الأمين العام، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان ورئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وجمعت هذه المناسبة متكلمين من شتى أنحاء العالم تبادلوا أمثلة للكيفية التي استخدمت بها الاتفاقية لإعمال حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في بلدانهم، بما في ذلك من خلال تنفيذ البروتوكول الاختياري للاتفاقية، التي احتفلت بذكراها السنوية العاشرة في ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، نظمت المفوضية أيضاً حلقة عمل عقدها خبراء استغرقت ثلاثة أيام لأعضاء اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بغية دعم عمل اللجنة في لمستقبل بموجب البروتوكول الاختياري الجديد للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد جمعت الحلقة الدراسية للخبراء المعنونة "تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الدور الذي ستضطلع به لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مستقبلاً" خبراء شتى من عدة بلدان، بما فيها الأرجنتين وكولومبيا والهند وجنوب أفريقيا التي لديها خبرة متواصلة في الفصل في الشكاوى الفردية في المحاكم المحلية في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٠- وفي الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عقد الاجتماع العاشر المشترك بين اللجان لهيئات معاهدات حقوق الإنسان في جنيف. ودعي إليه ثلاثة ممثلين عن كل هيئة من هيئات المعاهدات. وشمل جدول أعمال الاجتماع المشترك بين اللجان مسألتين محددتين: متابعة الملاحظات الختامية والقرارات والاستعراض الشامل. ونظر

الاجتماع في معظمه في الطريقة التي يمكن بها لهيئات المعاهدات أن تعزز وتنسق وتطور إجراءات المتابعة الخاصة بها في إطار عملية تقديم التقارير، وكذلك في إطار عملية البلاغات الفردية. وفي الوقت الحالي وضعت أربع لجان بصورة رسمية إجراءات للمتابعة: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، وفي الآونة الأخيرة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وناقش الاجتماع أيضاً سبل تحسين التحريات والزيارات في إطار الإجراءات القائمة التي وضعتها بعض من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وزودت الأمانة العامة المشاركين في الاجتماع، كنقطة بداية لمناقشتهم بورقتين معلومات أساسية: لمحة عامة بشأن إجراءات المتابعة في إطار عملية تقديم التقارير (HRI/ICM/2009/6) ولمحة عامة بشأن إجراءات المتابعة في إطار عملية البلاغات العامة (HRI/ICM/2009/7). وسيقدم التقرير الكامل المتعلق' بالاجتماع مع التقرير القادم للاجتماع الحادي عشر المشترك بين اللجان إلى الاجتماع الثاني والعشرين لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الذي سيعقد في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ (وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٩). وسيتضمن نقاط الاتفاق على النحو الذي اقترحه الاجتماع العاشر المشترك بين اللجان.